31.12.2020

HAMOKED
CENTER FOR THE DEFENCE OF THE INDIVIDUAL
המוקד להגנת הפרט
مركز الدفاع عن الفرد

רחוב אבו עוביידה 4
ירושלים 97200
טל. 02.6283555
פקס. 02.6276317

شارع أبو عبيده ٤
ألقدس ٩٧٢٠٠
هاتف. ٠٢. ٦٢٨٣٥٥٥
فاكس. ٠٢. ٦٢٧٦٣١٧

mail@hamoked.org.il
www.hamoked.org.il

<u>بيان صحفي:</u>

جمعيّات حقوق إنسان في التماس عاجل إلى المحكمة العليا:

نطالب بالسّماح للسّجناء الفلسطينيّين المصنّفين على أنهم "أمنيّين" بالاتصال هاتفيّا مع عائلاتهم في فترة الكورونا

تقدّم "هموكيد" مركز الدفاع عن الفرد، إلى جانب سبع جمعيّات أخرى لحقوق الإنسان بالتماس إلى المحكمة العليا لمطالبتها بالسّماح للسّجناء الفلسطينيّين، المصنّفين كسجناء "أمنيّين"، بالاتصال هاتفيّا مع عائلاتهم. يأتي هذا الالتماس على خلفيّة الانقطاع المتواصل الذي يعيشه آلاف السّجناء الفلسطينيّين عن عائلاتهم منذ تفشّي الوباء. وتشترك في تقديم هذا الالتماس جمعيّات "الضمير"، "الميزان"، "أطباء لحقوق الإنسان"، "جمعيّة حقوق المواطن"، "اللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب"، "عدالة"، و جمعيّة " أهل ضد احتجاز الأطفال ".

تمّ تقديم هذا الالتماس في أعقاب وقف الزّيارات العائلية للسّجناء في فترة الإغلاق الثّالثة بسبب كورونا، والتي دخلت حيّز التّنفيذ في إسرائيل يوم الأحد من هذا الأسبوع. وفي حين يُسمح للسّجناء الجنائيين في إسرائيل بالاتصال هاتفيّا بشكل يومي مع أبناء عائلتهم، إلا أن غالبيّة السّجناء والمعتقلين الفلسطينيّين معرّفون بوصفهم "أمنيّين"، ممن تحظر مصلحة السجون عليهم إجراء المحادثات الهاتفيّة.

ويفصّل الالتماس كيفيّة قيام مصلحة السجون بمنع السّجناء من الالتقاء بعائلاتهم على مدار الشهور الماضية، مبقيا إياهم في هذه الفترة معزولين عن العالم. ومن ضمن الحالات: سجين محتجز في سجن شطّة، عرف عن حمل أخته، وإصابة جدته بمرض كورونا، وتدهور الحالة الصحيّة لجدته الأخرى، من الراديو، وذلك بسبب قلّة الزّيارات.

مطلب آخر تطرحه الجمعيّات في التماسها، يتمثل في السّماح للسّجناء ممن ثبتت إصابتهم بمرض كورونا، أو من أولئك الذين خالطوا مرضى كورونا وموجودون في الحجر الصحي، بالاتصال الهاتفيّ. يرتكز هذا المطلب على شهادات وردت للجمعيّات من سجناء أصيبوا بكورونا ومكثوا في الحجر لمدة أسابيع طويلة، ومنعوا من إمكانيّة التحدث مع أبناء عائلاتهم وإعلامهم بحالتهم الصحيّة. كما تمّ تسجيل شهادات مماثلة من عائلات السّجناء الذين ادعوا أيضا بأن مصلحة السجون لم تكلف نفسها عناء إبلاغهم بالحالة الصحيّة لأعزّائهم أثناء مكوثهم في الحجر الصحي في السجون.

وأخيرا، يطالب الالتماس بترتيب آليّة اتصال بين السّجناء القصّر وعائلاتهم، وخصوصا من جانب القصّر الموجودين في الحجر الصحي ، وفقا للمشروع التجريبي في سجن الدامون. وقد أثير هذا المطلب بعد أن اتضح أنه في الأشهر الأخيرة، ورغم التزام مصلحة السجون بعد التماس سابق، بتوفير محادثة هاتفيّة بين

Founded by Dr. Lotte Salzberger
Registered Association
מיסודה של ד"ר לוטה זלצברגר
עמותה רשומה
اسسته د.لوطة زلتسبرغر -
مكتب الشكاوي - جمعية مسجلة

القصّر وعائلاتهم مرة كل أسبوعين، فالاسرى القاصرين المحتجزين في سجون اسرائيلية أخرى غير سجن الدامون، لم يكن لديهم اتصال مستمر ومتكرر مع والديهم.

هذا، وقد صرّحت جسيكا مونتيل، المديرة العامة ل "هموكيد" - مركز الدفاع عن الفرد: " "نعيش ظروف الوباء منذ عشرة أشهر، ولم تقم مصلحة السجون حتى الآن بالاستعداد لضمان وجود اتصال بين السّجناء الفلسطينيّين وبين أبناء عائلاتهم. والآن، ومع توقّف الزّيارات بسبب فترة الإغلاق الثّالثة، فقد بات آلاف البشر معزولين، مجددا، عن العالم الخارجي. في ظل حالة انعدام اليقين الحاليّة، وفي الوقت الذي نقلق فيه جميعا بشأن انتشار الفيروس، فإن عائلات السّجناء لا سبيل لديها لمعرفة حال أبنائها، ولا طريقة لديها بالمطلق لمعرفة ما الذي يحصل معهم في زمن الوباء. إن احتجاز السّجناء في ظل هذه الظروف يعدّ خرقا لحقهم في الحياة العائليّة، وحقّهم في العيش بكرامة".